يشبها . لذلك فتلقائية التوجه العربي لدى المقاومة الفلسطينية مضمونة من حيث انها حددت انتسابها القومي العربي ولم يعد أمامها الا أن تترجم هذا الانتساب . ان المقاومة الفلسطينية ، بعد التجارب المريرة والمأساوية في بعض الاحيان مع الانظمة العربية ، اخذت تدرك — ولعل هذا الادراك أعمق في فتح لانها كانت أقل ادراكا لذلك من غيرها في السابق — بأن على المقاومة الفلسطينية ، رغم كل الاعتبارات الظرفية، ان تغلب تفاعلها مع الجماهير واسهامها في تنظيمها على تعاملها مع الانظمة العربية . ان هذه القناعة التي تتعمق يوما بعد يوم تفسح المجال أمام الاجتهادات التي سبق لها ، أن أكدت ضرورة التنظيم الثوري بين المقاومة الفلسطينية والملتزمين العرب وتفسح المجال أمامهم لان يجدوا لصياغاتهم السابقة ، والتي أعلنت في غير وقتها ، تجاوبا اوضح .

القبول بالوساطة

وفوق كل ذلك فقد اخذت المقاومة الفلسطينية بعد معارك جرش وعجلون في تموز ١٩٧١ تدرك أن علاقتها مع الانظمة هي تمكين للانظمة من الديمومة والاستمرار . وان الانظمة، وان تناقضت مع بعضها ، تدرك بان انفلات حلقة منها بعد عام ١٩٦٧ قد يؤدي الى تتابع في انفراط عقدها . لذلك أدركت المقاومة الفلسطينية أن الانظمة العربية تفاوتت في تصميمها على اخراج النظام الاردني من حيز اطاراتها . ولعل ظاهرة الوساطة العربية — المصرية السعودية — بعد أحداث تموز ١٩٧١ في الاردن ، تجربة تعكس الى حد كبير مأزق المقاومة ، في علاقاتها العربية . ولعلها ، بالمقابل ، حسمت الى حد كبير الكثير من الترددات السابقة ، باتجاه توجه جماهيري أوضح في ثوريته وفي انطلاقه .

كان مشروع الوساطة المصرية السعودية بمثابة المجهود العربي ، المنبثق عن واقع المهادنة بين الانظمة العربية ، وعن تأكيد لاهتمام الانظمة العربية بأن تستمر المقاومة الفلسطينية بالتواجد في الساحة الاردنية. وكان هذا التواجد في الساحة الاردنية ، يعتبر من قبل القيادة السياسية والعسكرية للمقاومة الفلسطينية حاجة استراتيجية اساسية. ولذلك ورغم كل المجازر التي أعدتها ونفذتها السلطة الاردنية ، وحلفاؤها ، للمقاومة ، ورغم أن التواجد في الساحة الاردنية ، اصبح أكثر استحالة ، الا أن الحسابات الجامة لاستمرارية المقاومة ، كانت تؤكد على ضرورة التواجد المكثف في الساحة الاردنية لان تغييب المقاومة عن الساحة الاردنية ، هو تحول كيفي في عمل المقاومة وفي تصوراتها الاستراتيجية والسياسية ومخططاتها المرحلية والبعيدة الامد . ورغم ان بعض المذهبيين اصروا على أنه لا يمكن للتواجد الفلسطيني المقاوم ان يكون في الساحة الاردنية ، الا من خلال وبعد اسقاط النظام الاردني الهاشمي ، الا أن هذا المتطلب النظري السياسي السليم بقي ، بالنسبة الى التيار العام للمقاومة الفلسطينية ، خاضعا لاولوية التواجد ، حتى ولو كان على حساب سلامة هذه النظرية . لذلك كان قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ١٩٧١ بالوساطة ، قرارا ينطوي على الكثير من انتظار غير المعقول بالاضافة الى انطلاقه من مقتضيات الاستراتيجية الفلسطينية بأن تتواجد في الساحة الفلسطينية ، مهما كلف الامر ، ومن ضرورة التواجد السياسي المنظم ، داخل مخيمات الفلسطينيين ، وفي القطاع الفلسطيني في الضفة الشرقية للاردن ، ومن الاهمية العسكرية لانطلاق العمل الفدائي من الاردن . كل هذه الاعتبارات، جعلت قيادة المقاومة تكبت غضبها على النظام الاردني وتعمل جاهدة على احتواء من يزايد على خطها المرحلي، رغم ان المزايدة لم تكن ، في المعيار التاريخي ، مزايدة بل تأكيدا لاستنتاج حقيقي لكون السلطة الاردنية جزءا من المحور الامريكي — الاسرائيلي في المنطقة . لقد كان قرار قيادة المقاومة بالقبول بالوساطة ، يشابه الى حد ما قرار الرئيس عبدالناصر بالقبول بمبادرة روجرز . وبقبولها بالوساطة ، وضعت المقاومة القوى المادية المرجحة لصالح السلطة الاردنية والقوى المعنوية والسياسية التي تشكلها المقاومة في الميزان . اعتبرت المقاومة